

على الرغم من تدني مستويات أسعار النفط

«كفيك»: نشاط سوق المشاريع بالكويت واصل نموه في الربع الثالث

بنسبة + 8.6%، والخدمات المالية بنسبة + 7.7%، والنفط والغاز بنسبة + 4.5%. وكان الأسوأ أداء هو قطاع الخدمات الاستهلاكية الذي انخفض بنسبة 3.75%، والسلع الاستهلاكية بنسبة 2.96%، والسوق الواسع بنسبة 1.9%-. في قطر، تراجع مؤشر بورصة قطر QSE بنسبة 3.7%، مساهمة جميع القطاعات حيث كان قطاع الاتصالات الأكثر انخفاضاً بنسبة 6.4%، يليه قطاع العقارات بنسبة 5.4%، و 5.2% لقطاع البنوك. في الإمارات العربية المتحدة، انخفض مؤشر سوق ابوظبي ADSE على ارتفاع طفيف جداً بنسبة 0.2%، بدعم من قطاع السلع الاستهلاكية الذي انخفض مرتفعاً بنسبة بلغت + 2.3%. يليه قطاع البنوك بنسبة + 1.8%. ثم قطاع التأمين بنسبة + 0.6%. أما قطاع الخدمات المالية وقطاع الصناعة كانوا أسوأ القطاعات أداءاً حيث انخفضا على انخفاضات بلغت نسبتهما 5.4% و 5.3% على التوالي. وأيضاً ارتفع مؤشر سوق دبي المالي DFM في الربع الثالث بـ 8.3%، وكان مؤشر السوق السعودي أعلى أداء بين الأسواق الخليجية الأخرى، تلاه مؤشر سوق الكويت الوزني ثم مؤشر سوق البحرين BB. بعد ردة فعل المستثمرين الإيجابية بسبب إصدار الملكة العربية السعودية لسندات بقيمة 17.5 مليار ريال لتعزيز الموارد المالية وبدء العجز. وكان قطاع الأسهم تحت الأضواء بنسبة + 27.2%، يليه قطاع النفط بنسبة + 26.9%، ثم قطاع الاتصالات بنسبة + 26.5%. وقد انخفض قطاع الخدمات المصرفية بارتفاع نسبته 12.5%، وفي الكويت، ارتفع المؤشر الوزني لبورصة الكويت بنسبة + 3.7% مع مساهمة إيجابية من قطاع الصناعة

للتصنيف الائتماني نظرتها المستقبلية للنظام المصرفي من «سلبية» إلى «مستقرة»، حيث إن النظرة المستقبلية تعبر عن توقعات الوكالة بشأن الجدارة الائتمانية في السلطنة خلال الفترة من 12 إلى 18 شهراً المقبلة، حيث إن النظرة المستقبلية تعكس توقعاتها بشأن زيادة الاقتراض الحكومي وزيادة إنتاج النفط والغاز، بما يدعم مستوى الإنفاق العام ويساعد في استقرار الاقتصاد. في قطر، وفقاً لوكالة رويترز، سي طرح مصرف قطر المركزي سندات حكومية بقيمة 3 مليارات ريال وفقاً لتقرير أصدرته وكالة رويترز. الطرح يتألف من سندات بقيمة 1.5 مليار ريال لأجل 3 سنوات بقيادة ثابتة 2.25% وأخرى أجنبية بقيمة 2.75% إلى جانب سندات أجلها 7 سنوات بقيمة 250 مليون ريال و 3.25% وسندات عشرية بقيمة نفسها ذات فائدة 3.75%.

ارتفع ملحوظ للأسهم الخليجية

انخفض مؤشر MSCI للأسهم الخليجية على ارتفاعاً بنسبة + 8.3%، وكان مؤشر السوق السعودي أعلى أداء بين الأسواق الخليجية الأخرى، تلاه مؤشر سوق الكويت الوزني ثم مؤشر سوق البحرين BB. بعد ردة فعل المستثمرين الإيجابية بسبب إصدار الملكة العربية السعودية لسندات بقيمة 17.5 مليار ريال لتعزيز الموارد المالية وبدء العجز. وكان قطاع الأسهم تحت الأضواء بنسبة + 27.2%، يليه قطاع النفط بنسبة + 26.9%، ثم قطاع الاتصالات بنسبة + 26.5%. وقد انخفض قطاع الخدمات المصرفية بارتفاع نسبته 12.5%، وفي الكويت، ارتفع المؤشر الوزني لبورصة الكويت بنسبة + 3.7% مع مساهمة إيجابية من قطاع الصناعة



الاقتصاد الكويتي يتربط بالجلس الجديد

أسواق الأسهم العالمية تسجل أداء إيجابياً خلال نوفمبر

إن ضريبة القيمة المضافة والتي تعتمد الإمارات تطبيقها ترحيباً على المواطنين والمقيمين في يناير 2018 سيكون لها أثر بسيط على ارتفاع نسبة التضخم وعلى مستويات أسعار النفط. كما أعلنت أيضاً وزارة المالية المالية أن سندات الدولة مع التزام الدولة بتنفيذ خطة التنمية حيث تم منح عقود البنية التحتية الرئيسية بقيمة مليار دينار كويتي بزيادة قدرها 15% عن الربع السابق. أيضاً، ارتفع النشاط الائتماني المنوح من قبل القطاع المصرفي بنسبة 7.2% في سبتمبر على أساس سنوي، ليبلغ 34.7 مليار دينار كويتي. في الإمارات العربية المتحدة، أشار وزير الدولة للشؤون المالية

الشيخ جابر المبارك الصباح رئيساً للوزراء من قبل الأمير. استمر نشاط سوق المشاريع في الكويت وواصل نموه في الربع الثالث من العام على الرغم من تدني مستويات أسعار النفط. والرها على إيرادات الدولة مع التزام الدولة بتنفيذ خطة التنمية حيث تم منح عقود البنية التحتية الرئيسية بقيمة مليار دينار كويتي بزيادة قدرها 15% عن الربع السابق. أيضاً، ارتفع النشاط الائتماني المنوح من قبل القطاع المصرفي بنسبة 7.2% في سبتمبر على أساس سنوي، ليبلغ 34.7 مليار دينار كويتي. في الإمارات العربية المتحدة، أشار وزير الدولة للشؤون المالية

الاستثمارية سترزخ على عدد من الفرص الواعدة في السوق المحلي والدولي التي ستعتمد القطاع الخاص. أعلن مكتب إدارة الدين العام بوزارة المالية أن ما أصدرته وزارة المالية من أدوات دين محلية بلغ 97 مليار ريال، إضافة إلى فرض دولي بمبلغ 10 مليارات دولار أمريكي (37.5 مليار ريال) وقد تم أيضاً إصدار سندات دولية مغطاة بالدولار الأمريكي في أكتوبر بقيمة 17.5 مليار دولار (65.6 مليار ريال) ما يجعل إجمالي حجم الدين العام للمملكة 342.4 مليار ريال وذلك لتغطية العجز في ميزانيتها. جرت انتخابات البرلمانية خلال الشهر. وعين

تراجعت مخزونات الخام بمقدار 884 ألف برميل في حين كان المحلولون قد توقعوا زيادة قدرها 636 ألف برميل. انخفضت أسعار برنت في الثاني من ديسمبر عند مستوى 54.46 دولار للبرميل مرتفعة بواقع 8% من تاريخ الاجتماع. في المملكة العربية السعودية، وقد وافق خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود على تخصيص مبلغ 100 مليار ريال من احتياطات الدولة لصندوق الاستثمارات العامة بهدف تنويع المحفظة الاستثمارية وتحسين عوائد الاستثمارات وأصبح صندوق الاستثمارات العامة إن الإستراتيجية

والذي كان عند مستوى 53.3. في اليابان، ارتفع مؤشر نيكى الياباني بنسبة 5.1%. حيث النشاط في المصانع اليابانية لا يزال في نمو ولكن بوتيرة أبطأ مما كان عليه في أكتوبر. في أوروبا كان أداء الأسواق سلبياً باستثناء مؤشر كاك40 الفرنسي والذي ارتفع بنسبة 1.5%، في حين انخفض مؤشر FTSE100 ومؤشر داكس الألماني بنسبة 2.5% و 2% على التوالي. ارتفع معدل التضخم في منطقة اليورو بنسبة 0.6% ليصل إلى أعلى مستوى له في عامين ونصف العام في نوفمبر، مما ساعد على تخفيض الضغط على البنك المركزي الأوروبي (ECB) في الوقت الذي يعاني فيه للحفاظ على إبقاء أسعار المستهلكين في المنطقة الإيجابية. ومع ذلك، قل معدل التضخم أقل بكثير من هدف البنك المركزي الأوروبي لرفع أسعار المستهلكين وتحقيق هدفه نحو التضخم السنوي بنسبة 2%، حيث توقع المحللون أن البنك المركزي الأوروبي سوف يعلن في المستقبل المزيد من خطط التخفيض في محاولة لرفع معدل التضخم إلى أعلى.

أسعار إيجابية للنفط في المنطقة

انتهت أسعار النفط الشهر في المنطقة الإيجابية، حيث ارتفع خام غرب تكساس الوسيط بنسبة 4.2% ليقف في 49.4 دولار للبرميل، وأيضاً ارتفع برنت بنسبة 5.2% ليقف عند مستوى 51.8 دولار للبرميل. بعد مفاوضات مطولة لمنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، وافق الأعضاء على خفض الإنتاج بواقع 1.2 مليون برميل يومياً، باستثناء إيران التي ستقوم بتجديد إنتاجها عند وصوله لـ 3.9 مليون برميل يومياً، وذلك ابتداءً من شهر يناير المقبل لمدة 6 شهور. كما أنشأت المنظمة لجنة المراقبة والتي من شأنها أن تركز الدول الأعضاء بحصص الإنتاج الخاصة بها. وفي الولايات المتحدة الأمريكية،

أوضحت الشركة الكويتية للتحويل والاستثمار (كفيك) في تقريرها لشهر نوفمبر عن الأسواق المالية، والذي يسلط الضوء على أداء أسواق المال العالمية الرئيسية بالإضافة للأسواق الخليجية مع تحليل لأداء السوق وارتباطه بأهم الجريات والأحداث الاقتصادية المؤثرة.

ذكر تقرير كفيك بأن أسواق الأسهم العالمية سجلت أداء إيجابياً خلال الشهر، حيث ارتفع مؤشر MSCI للأسهم العالمية بواقع 1.3%، في الولايات المتحدة الأمريكية، انخفض المؤشر SP500 مرتفعاً بنسبة 3.4%. شهد هذا الشهر مفاجأة كبيرة في مجال السياسة وفرة كبيرة في خلق فرص العمل، وذلك وفقاً للتقرير المشترك بين شركة إيه دي بي وموديز أئالتكس، حيث أضافت الشركات الخاصة الأمريكية 216 ألف وظيفة خلال الشهر، متجاوزة توقعات المحللين والتي كانت تشير إلى 165 ألف وظيفة، وجاء الارتفاع في التوظيف تزامناً مع الفوز الغير متوقع لدونالد ترامب في سباق الانتخابات الرئاسية، والتي أتت عكس استطلاعات الرأي. وقد أشار الاحتياطي الفيدرالي في اجتماعه خلال الشهر أن الوقت أقرب لرفع آخر للفائدة، ولكن بحاجة إلى وجود أدلة وشواهد أخرى لاستمرار الدعم والتقدم نحو تحقيق أهداف الاحتياطي الفيدرالي لسعر الفائدة نسبته 2% والوصول إلى معدل العمالة المستهدف. أما من جانب المستثمرين ف لديهم توقعات كبيرة بأن الاحتياطي سيرفع الفائدة في الاجتماع المقبل في ديسمبر.

في الصين، ارتفع مؤشر شنغهاي المركب بنسبة 4.2% بعد أن واصل الاقتصاد في إظهار علامات الاستقرار ونمو أفضل من التوقعات وفقاً لآراء من استطلاعات الرأي التصنيعية. ارتفع مؤشر المشتريات الصناعي الرسمي (PMI) إلى 51.7 في نوفمبر، مما يقلل مستوى ارتفاع سابق في يوليو 2014، وأعلى مستوى له منذ إبريل 2012

بعد توقيع اتفاقية تعاون تهدف إلى تطوير كفاءات القطاع الصحي

«وربة» يقدم حلولاً تمويلية للمنضمين إلى برامج أكاديمية العلوم الحياتية» التدريبية



جانب من المؤتمر الصحافي

■ العبيد: البنك مستمر في رسالته الرامية إلى ابتكار حلول تناسب كافة شرائح المجتمع

يتميز بنك وربة بتوفير الحلول المبتكرة لكافة أركان المجتمع الكويتي حرصاً منه على دعم نمو المجتمع ونشر التعليم والثقافة في ربوعه. وبناء عليه، عمل بنك وربة على توقيع اتفاقية تعاون في 5 من ديسمبر الحالي مع أكاديمية العلوم الحياتية يقوم بموجبه بتقديم تسهيلات تمويلية للعاملين في القطاع الصحي الراغبين في الانضمام إلى البرامج التدريبية التي تنظمها الأكاديمية التي تتمتع بمكانة ريادية بوصفها أول أكاديمية صحية في الكويت ومنظمة الخليج تؤمن برامج تدريبية للمحترفين في القطاع الصحي.

يقدم بنك وربة التسهيلات التمويلية ببناء على عقود «المساومة» الخاصة بالإسلامية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، كما يؤمن أيضاً تسهيلات مرنة في التسديد تصل إلى 5 سنوات غير نظام التكاليف الحر للتمويل (إضافة إلى ذلك، هذه التسهيلات متوفرة لجميع حيث لا يتوجب للحصول عليها، تحويل الراتب على البنك والتي تصل قيمتها بحدداً الأقصى إلى 15 ألف دينار كويتي. وجول مبادرة بنك وربة، قال بادل العبيد، رئيس مجموعة تمويل الشركات في بنك وربة: «يحرص بنك وربة على تصميم حلول تمويلية مبتكرة تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية

وبما يتناسب مع استراتيجية البنك التنموية الهادفة إلى توفير تسهيلات للتعليم بغية تطوير كفاءات أعضاء القطاع الصحي في الكويت». وأضاف: «إن شراكتنا مع أكاديمية العلوم الحياتية، تخضع إلى معايير رسالة البنك ورؤيته الرائدة التي توفر تسهيلات مرنة وتشجيع الراغبين في تعزيز مهاراتهم المهنية والتي نثق بانها سوف تعكس إيجابياً على خدمة المجتمع والمواطن». وأكد العبيد على أن بنك وربة مستمر في رسالته الرامية إلى ابتكار حلول تناسب كافة شرائح المجتمع على اختلاف دخلاتهم الشهري لأن البنك يثق أنه قد انبثق في ربوع المجتمع الكويتي لتقديم الإرشاد والدعم اللازمين لنموه وتطوره.

وختم قائلاً: «إننا ملتزمون بتسهيل حياة عملائنا وتزويدهم دائماً بعروض تمويل مصرفية صممت وفقاً لمعايير المرونة والابتكار مما يجعل من بنك وربة وجهة الأولى للمعاملات المصرفية الإسلامية». ومن جانبه قال الرئيس التنفيذي لأكاديمية العلوم

الحياتية الملوكه المجموعة الوطنية لمشاريع التكنولوجيا (الملوكه للهيئة العامة للاستثمار) محمد ناهس العنزي، أن توقيع اتفاقية التعاون مع بنك وربة لتمويل الدورات التدريبية التي تقدمها الأكاديمية، يأتي في إطار المسؤولية الاجتماعية للمواطن في دعم وتطوير القطاع الطبي والكوادر البشرية العاملة فيه من مختلف الفئات والتخصصات المحلية والإقليمية.

وأشار العنزي إلى أن الخدمات التمويلية الجديدة تبعت لمعالجة فجوة ناشئة عن محدودية ميزانية التدريب في وزارة الصحة، والضغوط الناتجة عن عجز موازنة الدولة من ناحية والحاجة الماسة لتطوير القطاع الصحي وتطوير وتدريب الكوادر الطبية على أحدث التقنيات والمهارات الطبية، للمساهمة في تقليص إنفاق الدولة على العلاج بالخارج من ناحية أخرى.

وذكر أن الاتفاق يقضي بتوفير تمويل يبدأ بقيمة ألف دينار كحد أدنى ويصل إلى 15 ألف دينار ويؤمن أي أرباح على السعر المعلن، مما يمكن الأطباء والمرضى وغيرهم من تطوير

أنفسهم، والحصول على البرامج التدريبية للهيئة العامة للاستثمار (الملوكه للمؤسسات الطبية في العالم) وربما حضور المؤتمرات العلمية العالمية وورش العمل بتكلفة بسيطة، دون عناء الانتظار في عابور الوزارة لفترات طويلة للحصول على دورة تدريبية في قطاع يتسم بالديناميكية والتطور السريع، وبما يمكنهم من زيادة تنافسيتهم وظيفياً محلياً وإقليمياً.

وشّوه العنزي إلى أن توافر وتكامل الحلول التمويلية ما بين وزارة الصحة وبنك وربة، يجعل التطبيق الإلزامي لنظام التعليم الطبي المستمر لكافة الكوادر الطبية، كما هو متبع عالمياً، أمر مستحق وواجب التنفيذ، وذلك كشرط أساسي لمزاولة المهنة، كما هو الحال في الدول المتقدمة وبعض دول الخليج العربي.

وذكر أن الأكاديمية وهي الأولى من نوعها خليجياً المتخصصة في تقديم برامج التعليم الطبي المستمر وبرامج التطوير المهني، أخذت على عاتقها منذ تأسيسها القيام بدور فاعل في تنمية القطاع الصحي في الكويت، بجناحية العام والخاص.

«أوبرا الاقليمية» تستحوذ على «غراند ماجستيك البريطانية»



غراند ماجستيك البريطانية

■ بوسليب: نخطط للدخول والتوسع في إدارة وتشغيل الفنادق والمنتجات الكويتية

وأوضح أن الشركة فريق عمل متخصص في جميع مجالات الصناعة الفندقية، ويتبع بخبرة طويلة وبكفاءة عالية هذا الفريق هو بمثابة رأس المال الشركة ويمثل العمود الفقري لتحقيق استراتيجية الشركة والملاك على حد سواء، بالإضافة إلى حرص الشركة على توفير خدمات فاخرة وتجربة فريدة في مطاعمها مع لسة شخصية بارزة.

وشدد أبو صليب على أن المستقبل حالياً في المنطقة بعد تراجع أسعار النفط عالمياً في قطاع السياحة الذي يمكن له من أن يكون له دور هام في تحفيز الكثير من القطاعات وفي مقدمها الثقافة والبيئة والإعلام والتجارة والاستثمار. ولذا إلى الكويت مؤهلة لهذا الدور بما تملكه من شواطئ جميلة متصلة من الشمال إلى الجنوب وشعبها المتشقق للثقافة على مختلف الثقافات مما يجعلها وجهة للسياحة العالمية والثقافية والفنية.

لها بالخبرة والرؤية الاستراتيجية قادرة على تنفيذ وتفعيل الاستراتيجية للمساهمة في النهوض بهذا القطاع الحيوي الذي يمكن أن يكون له دور حيوي في تشغيل الشباب الكويتي. وأضاف أبو صليب أننا في أوبرا الإقليمية نلزم برصد واستكشاف الفرص الفريدة التي تساهم في تحقيق رؤية صاحب السمو أمير البلاد والاستفادة من التوجهات الإيجابية المتوقعة للقطاع السياحي لإرساء معايير جديدة في قطاع الصناعة في ظل ما تعانيه الكويت من نقص حاد بأعداد الغرف والفنادق السياحية التي تحتاجه في كثير من الدول المحيطة والتي أصبحت له نصيب كبير من الدخل القومي لهذه البلدان ولذا إلى أن لابد من التركيز على تنمية القطاع السياحي في الكويت وصولاً إلى جعله أحد مصادر الدخل الوطني التي يعتد بها ضمن سياسة الدولة في تنويع مصادر الدخل.

أعلنت شركة أوبرا الإقليمية للتجارة العامة استحوذها على شركة غراند ماجستيك البريطانية لإدارة وتشغيل الفنادق والممتلكات في إطار خطتها للدخول في قطاع السياحة والتوسع في السوق المحلي والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة وتحسين الكويت إلى مركزاً عالمياً وتجارياً في المنطقة تحديداً لرغبة صاحب السمو أمير البلاد.

وقال رئيس مجلس الإدارة شركة أوبرا الإقليمية محمد بوسليب إن الشركة تسعى من خلال هذه الصفقة إلى إرساء مفاهيم استثمارية جديدة في السوق المحلي الذي يشهد التنوير، من خلال برامج التنمية حالياً تنفيذ حزمة من المشاريع التنموية الهامة التي تساهم في استعادة الدور الريادي الإقليمي لدولة الكويت كمركز عالمي وتجاري سبق أن صنعه الأجدة بالعدل الذؤوب والنشاط التجاري داخل الوطن وغير الحدود، وإحياء الدور المحوري للقطاع الخاص الكويتي في قيادة التنمية.

وأشار أبو صليب إلى أن شركة غراند ماجستيك البريطانية لإدارة وتشغيل الفنادق والممتلكات تستعد لتوقيع عقود تشغيل فنادق جديدة بالكويت بالفترة المقبلة وذلك من خلال تفعيل استراتيجية عالمية تعتمد على خبرات على أعلى مستوى مشهود للمعلومات الحديثة.